

خارج الفقہ

۹۳

۱۳-۲-۹۵ صورة حج التمتع

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- القول فى صورة حج التمتع إجمالاً
- وهى أن **يحرم** فى أشهر الحج من إحدى المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج،
- ثم يدخل مكة المعظمة **فيطوف** بالبيت سبعا، و **يصلى** عند مقام إبراهيم (ع) ركعتين، ثم **يسعى** بين الصفا و المروة سبعا، ثم **يطوف للنساء** احتياطاً سبعا ثم ركعتين له، و إن كان الأقوى عدم وجوب طواف النساء و صلاته*، ثم **يقصر** فيحل عليه كل ما حرم عليه بالإحرام، و هذه صورة عمرة التمتع التى هى أحد جزئى حجه،
- * طواف النساء ليس بواجب فى عمرة التمتع و لكن لا بأس بإتيانه احتياطاً و اتيانه قبل التقصير يكون أكثر احتياطاً

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم ينشئ إحراماً للحج من مكة المعظمة فى وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة، والأفضل إيقاعه يوم التروية بعد صلاة الظهر، ثم يخرج الى عرفات فيقف بها من زوال يوم عرفة الى غروبه، ثم يفيض منها و يمضى إلى المشعر فبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس منه،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يمضى إلى منى لأعمال يوم النحر، فيرمى جمرة العقبة، ثم ينحر أو يذبح هديه، ثم يحلق إن كان ضرورة على الأحوط، و يتخير غيره بينه و بين التقصير، و يتعين على النساء التقصير، فيحل بعد التقصير من كل شىء إلا النساء و الطيب، و الأحوط اجتناب الصيد أيضاً، و إن كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الإحرام، نعم يحرم عليه لحرمة الحرم،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يأتى إلى مكة ليومه إن شاء، فيطوف طواف الحج و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه، فيحل له الطيب، ثم يطوف طواف النساء و يصلى ركعتيه فتحل له النساء،

القول في صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يعود إلى منى لرمى الجمار فيبيت بها ليالى التشريق، و هى الحادية عشرة و الثانية عشرة و الثالث عشرة، و بيتوته الثالث عشرة إنما هى فى بعض الصور كما يأتى، و يرمى فى أيامها الجمار الثلاث،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- و لو شاء لا يأتى إلى مكة ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر، و مثله يوم الثانى عشر، ثم ينفر بعد الزوال لو كان قد اتقى النساء و الصيد، و إن أقام إلى نفر الثانى و هو الثالثة عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرمى جاز أيضاً، ثم عاد إلى مكة للطوافين و السعى، و الأصح الاجتزاء بالطواف و السعى تمام ذى الحجة، و الأفضل الأحوط أن يمضى إلى مكة يوم النحر، بل لا ينبغي التأخير لعدده فضلاً عن أيام التشريق إلا لعذر.

يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوّه أو نوى غيره أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح.

يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوّه * أو نوى غيره * * أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح * * * .
- * و هو محال بأن يحرم من دون نية الإحرام.
- * * و هو العمرة المفردة.
- * * * نعم أنه لو أتى بعمرة مفردة فى أشهر الحج و بقى إلى أن يدرك الحج، جاز أن يتمتع بها بل يستحب ذلك إذا بقى فى مكة إلى هلال ذى الحجة و يتأكد إذا بقى إلى يوم التروية.

أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج

- ثانيها- أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج، فلو أتى بعمرته أو بعضها في غيرها لم يجز له أن يتمتع بها، و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجة بتمامه على الأصح.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثالثها- أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة، فلو أتى بالعمرة في سنة و بالحج في الأخرى لم يصح و لم يجز عن حج التمتع، سواء أقام في مكة إلى العام القابل أم لا، و سواء أحل من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى العام القابل.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الثالث: أن يكون الحجّ و العمرة في سنة واحدة كما هو المشهور المدّعى عليه الإجماع (١) لأنّه المتبادر من الاخبار المبيّنة لكيفيّة حجّ التمتع، و لقاعدة توقيفيّة العبادات، و للأخبار الدالّة على دخول العمرة في الحجّ و ارتباطها به، و الدالّة على عدم جواز الخروج من مكّة بعد العمرة قبل الإتيان بالحجّ، بل و ما دلّ من الأخبار على ذهاب المتعة بزوال يوم التروية أو يوم عرفة و نحوها،

(١) و هو العمدة و إلّا ففي إقامة الدليل عليه إشكال إذ أدلّة ارتباط العمرة بالحجّ لا يقتضى وقوعهما في سنة واحدة كما لا يخفى على من راجعها و لا دليل في البين يوهم ذلك غير هذه الأخبار. (آقا ضياء).

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و لا ينافيها خبر سعيد الأعرج المتقدم، بدعوى أن المراد من القابل فيه العام القابل فيدل على جواز إيقاع العمرة في سنة، و الحج في أخرى، لمنع ذلك، بل المراد منه الشهر القابل على أنه لمعارضة الأدلة السابقة غير قابل (٢)،
- (٢) بل هو ضعيف السند بمحمد بن سنان على الأصح و العمدة في الباب هي الشهرة المؤيدة بدعوى الإجماع و عدم الدليل على الصحة مع توقيفية العبادة و إلا فغيرها محل مناقشة. (الإمام الخميني).
- بل هو ضعيف سنداً فلا يصلح للمعارضة. (الخوئي).

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و على هذا فلو أتى بالعمرة في عام و أخر الحجّ إلى العام الآخر لم يصحّ تمتعاً، سواء أقام في مكة إلى العام القابل، أو رجع إلى أهله ثم عاد إليها، و سواء أحلّ من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى السنة الأخرى، و لا وجه لما عن الدروس من احتمال الصحّة في هذه الصورة، ثمّ المراد من كونهما في سنة واحدة أن يكونا معاً في أشهر الحجّ من سنة واحدة، لا أن لا يكون بينهما أزيد من اثني عشر شهراً، و حينئذٍ فلا يصحّ أيضاً لو أتى بعمرة التمتع في أواخر ذي الحجّة، و أتى بالحجّ في ذي الحجّة من العام القابل.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الثالث: أن يقع الحجّ و العمرة في سنة واحدة، فلو اعتمر ثم حجّ في السنة القابلة، فلا دم عليه سواء أقام بمكة إلى أن حجّ، أو رجع و عاد، لأنّ الدم إنّما يجب إذا زاحم بالعمرة حجّة في وقتها، و ترك الإحرام بحجّة من الميقات مع حصوله بها في وقت الإمكان و لم يوجد.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و شروط التمتع أربعة:
- النية، و وقوعه في أشهر الحج - و هي شوال و ذو القعدة و ذو الحجة على رأى -، و إتيان الحج و العمرة في سنة واحدة، و الإحرام بالحج من بطن مكة و أفضلها المسجد و أفضله المقام.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و الشرط الثالث: إتيان الحجّ و العمرة في سنة واحدة
- كما في المبسوط «٧» و الجامع «٨» و كتب المحقق «٩»، لما مرّ من قوله صلى الله عليه و آله: دخلت العمرة في الحجّ إلى يوم القيامة «١٠»، و نحوه عن الأئمة عليه السلام «١١»، و الأخبار «١٢» الناصة على ارتباط عمرة التمتع بحجّه، و ارتهان المعتمر عمرة التمتع بحجّة، و أنه لا يجوز له الخروج من مكة حتى يقضى حجّه، كقول الصادق عليه السلام لمعاوية بن عمّار: إنّ المتمتع مرتبط بالحجّ، و المعتمر إذا فرغ منها ذهب حيث شاء «١٣».

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و في حسن حمّاد ابن عيسى: من دخل مكة متمتعا في أشهر الحجّ لم يكن له أن يخرج حتى يقضى الحجّ «١» الخبر. و في المعتبر: لما روى سعيد بن المسيب قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يعتمرون في أشهر الحجّ، فإذا لم يحجّوا من عامهم ذلك لم يهدوا «٢».
- و دلالة الجميع «٣» ظاهرة الضعف، و لكن ظاهر التذكرة الاتفاق «٤»، قال الشهيد: نعم لو بقي على إحرامه بالعمرة من غير إتمام الأفعال إلى القابل احتمال الإجزاء، و لو قلنا إنه صار معتمرا بمفردة بعد خروج أشهر الحجّ و لمّا يحلّ لم يجزئ «٥».

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- (٧) المبسوط: ج ١ ص ٣٠٧.
- (٨) الجامع للشرائع: ص ١٧٦.
- (٩) شرائع الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧، و المختصر النافع: ٧٩، و المعتبر: ج ٢ ص ٧٨١.
- (١٠) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٥١ ب ٢ من أبواب أقسام الحجّ ح ٤.
- (١١) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٧٢ ب ٣ من أبواب أقسام الحجّ ح ٢.
- (١٢) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٧١ ب ٣ من أبواب أقسام الحجّ ح ٢.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- (١٣) وسائل الشيعة: ج ١٠ ص ٢٤٦ ب ٧ من أبواب العمرة ح ٣.
- (١) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٢١٩ ب ٢٢ من أبواب أقسام الحج ح ٦.
- (٢) المعتمد: ج ٢ ص ٧٨١.
- (٣) في ط «المجموع».
- (٤) راجع التذكرة: ج ١ ص ٣٢٣ س ١٩.
- (٥) الدروس الشرعية: ج ١ ص ٣٣٩.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- (١) الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في هذا الحكم، و يدلُّ عليه وجوه:
- الوجه الأول: ما يستفاد من النصوص الدالّة على وجوب الحج على أهل الجدة و الثروة في كل عام مرة واحدة «١»، فإن المستفاد من هذه الروايات أن الحج من وظائف السنة الواحدة، و لو جاز التفكيك و الافتراق بين الحج و العمرة و جاز الإتيان بهما في سنتين لكان ذلك منافياً لهذه الأدلة،

[١] بل هو ضعيف سنداً فلا يصلح للمعارضة.

(١) الوسائل ١١: ١٦ / أبواب وجوب الحج ب ٢.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- فحال الحج حال نظائره من العبادات كالصلاة اليومية فإنها من وظائف كل يوم، و صلاة الجمعة فإنها من وظائف كل أسبوع، و العمرة فإنها من وظائف كل شهر، و هكذا الحج فإنه من وظائف السنة الواحدة.
- نعم لا ريب أن هذه النصوص محمولة على الاستحباب، لعدم وجوب الحج على المكلفين في كل سنة و إنما يجب في العمر مرة واحدة بالضرورة و النصوص «١» كما عرفت في أوّل الكتاب «٢»، و لكن ذلك غير دخیل في الاستفادة المذكورة.
- (١) الوسائل ١١ : ١٩ / أبواب وجوب الحج ب ٣.
- (٢) راجع شرح العروة ٢٦ : ٧.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الوجه الثاني: الأخبار المبينة لكيفية حجّ التمتع «٣»، و ليس فيها دلالة و لا إشعار على جواز التفريق بين الحج و العمرة باتيانهما في سنتين، و لو كان مشروعاً لأشير إليه و لو في رواية واحدة، فخلو الروايات البيانية مع كثرتها يكشف عن عدم مشروعية الافتراق.

- (٣) الوسائل ١١: ٢٣٩ / أبواب أقسام الحج ب ٣.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الوجه الثالث: الروايات الدالة على أن المعتمر بعمرة التمتع محتبس في مكة حتى يحج «٤»، فإن المنظور في هذه الروايات عدم الافتراق بين العمرة و الحج و أن من تمتع بالعمرة ليس له الخروج من مكة إلى أن يحج،
- و في ذيل بعضها أنه لو اقتضت الضرورة للخروج في حاجة فليخرج محرماً بالحج ثم يمضي إلى عرفات، فإن هذه الخصوصية تدل على لزوم إتيانهما في سنة واحدة.
- (٤) الوسائل ١١: ٣٠١ / أبواب أقسام الحج ب ٢٢.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- والحاصل: لا يبتنى الاستدلال بهذه الروايات على مجرد الاحتباس في مكة و الارتهان بالحج حتى يرد عليه بأنه أعم من المدعى، بل المنظور في الاستدلال بما في ذيل بعض الروايات من أنه لو اقتضت الضرورة للخروج لا يخرج إلّا محرماً للحج فإنّ هذا المعنى يدل بوضوح على عدم جواز الافتراق و التفكيك بين الحج و العمرة و لزوم الإتيان بهما في عام واحد.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الوجه الرابع: الأخبار الدالة على أن عمرة التمتع مرتبطة بالحج و أنه «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، و شبك (صلى الله عليه و آله) أصابعه بعضها إلى بعض» «١» بخلاف المفردة فإنها غير مرتبطة بالحج كما في الروايات المستفيضة «٢»
- (١) الوسائل ١١: ٢٩٦ / أبواب أقسام الحج ب ٢، ٢٢.
- (٢) الوسائل ١٤: ٣٠٥ / أبواب العمرة ب ٥، ٧.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و معنى الارتباط أن مشروعية العمرة مرتبطة بمشروعية الحج، فإذا أتى بالعمرة لا يجوز له تأخير الحج لأنه واجب فوري، و إن لم يأت به فقد أفسد عمرته و إلا لكان منافياً للارتباط، و إذا أتى بعمرة التمتع بعد أيام الحج لم تكن عمرته بمشروعة لعدم مشروعية الحج له حينئذ، و إذا لم يكن الحج مشروعاً لا تكون العمرة مشروعاً أيضاً لفرض ارتباطها به.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

• الوجه الخامس: الروايات الدالة على ذهاب المتعة بزوال يوم التروية أو بدخول يومعرفة أو إلى زمان لم يدرك الحج «٣» و نحو ذلك، فإن العمرة حينئذ غير مشروعة و يجعلها حجة و قد فاتته عمرة المتعة، و لو كان الافتراق باتيانهما في عامين جائزاً لا وجه لفوات عمرة المتعة، فيكشف ذلك عن لزوم إتيانها في عام واحد.

• (٣) الوسائل ١١: ٢٩٦ / أبواب أقسام الحج ب ٢١.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- الوجه السادس: قاعدة الاشتغال المعبر عنها بقاعدة توقيفية العبادات كما في المتن.
- و أُورد عليها بأن القاعدة المذكورة لا تقتضى وجوب الاحتياط بالإتيان بهما في عام واحد، بل المقام من موارد الرجوع إلى أصل البراءة، لبنائهم على الرجوع إليها عند الشك في الجزء و الشرط و عند الشك في الأقل و الأكثر.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و التحقيق أن يقال: إن جريان قاعدة الاشتغال أو أصالة البراءة مبني على كون الحج واجباً مشروطاً أو معلقاً.
- فإن قلنا بأنه واجب مشروط بخروج الرفقة كما عن المشهور و لذا جوزوا تفويت الاستطاعة قبل خروج الرفقة و لم يجوزوا بعده فحينئذ لو شكّ في اعتبار اقتران العمرة بالحج و إتيانهما في سنة واحدة فمقتضى القاعدة الاشتغال، لأنّ المفروض عدم ثبوت الوجوب قبل خروج الرفقة و إنما يحدث الوجوب بعده، فلو أتى بعمرة التمتع قبل ذلك مفصولة عن الحج يشك في السقوط و عدمه و الأصل عدمه.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- توضيح ذلك: أنه لو أتى بعمرة التمتع قبل أيام الحج فلا ريب في لزوم الإتيان بالحج بعدها، لأن الحج واجب فوري لا يجوز تأخيره، و هذا مما لا كلام فيه.
- إنما الكلام فيما لو أتى بعمرة التمتع بعد أيام الحج كأواخر ذى الحجة من هذه السنة، و المفروض أن الحج يجب بخروج الرفقة في السنة الآتية ففي هذه السنة لا وجوب للحج، فحينئذ يشك في سقوط الأمر بعمرة التمتع من السنة الآتية باعتبار إتيان العمرة في هذه السنة بمعنى أن وجوب الحج و إن لم يكن ثابتاً بالفعل و لكن يحتمل سقوط الأمر بعمرة التمتع للسنة الآتية بهذه العمرة المفصلة التي أتى بها في هذه السنة، و الأصل عدم السقوط و عدم الإتيان بالمسقط، هذا كله بناءً على أن الحج واجب مشروط.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و أمّا لو قلنا بأن الحج واجب معلق كما هو الصحيح بمعنى أن الوجوب فعلى و الواجب استقبالي، و أن أوّل زمان الوجوب أوّل زمان الاستطاعة و لذا لو استطاع في ذي الحجة بعد فوات زمان الحج في سنته فقد وجب عليه الحج بعدها فعلاً و إن كان متعلقه متأخراً،

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- فحينئذ لو شكّ في أن الوجوب الفعلي للحج هل تعلق بالعمرة المقيدة بالسنة الآتية المقترنة للحج أو بالأعم من ذلك و من العمرة المفصولة التي أتى بها في السنة الأولى، فيكون الشك شكاً في الأقل و الأكثر باعتبار تقييد العمرة بإتيانها في السنة الآتية مقترنة للحج و عدمه، و المرجع هو أصل البراءة عن التقييد، لأنّ متعلق الواجب باعتبار التقييد يكون كالأكثر و الأصل عدمه.

- و لكن قد عرفت أنه لا ينبغي الريب في الحكم المذكور و يكفينا الوجوه المتقدمة مضافاً إلى أنه مما لا خلاف فيه بين الأصحاب.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثمّ إنه لا ينافي الوجوه المتقدّمة خبر سعيد الأعرج: «من تمتع في أشهر الحج ثمّ أقام بمكّة حتى يحضر الحج من قابل فعليه شاة» «١» بدعوى أن المراد بالقابل فيه العام القابل فيدل على جواز إيقاع العمرة في سنة و الحج في أُخرى.

- (١) الوسائل ١١: ٢٧٠ / أبواب أقسام الحج ب ١٠ ح ١.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و لكن هذه الدعوى ممنوعة، فإن المراد من القابل فيه الشهر القابل لا العام القابل لأن الظاهر من قوله: «من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج من قابل» بقرينة المقابلة بين الأشهر و القابل هو الشهر القابل، يعني من تمتع في شوال أو ذي القعدة و أقام حتى يحضر الحج من الشهر القابل.
- نعم، لو قال: من تمتع في هذا العام و أقام حتى يحضر الحج من قابل لكان ظاهراً في العام القابل.
- **على أن الخبر ضعيف بمحمد بن سنان، و معارض بمجموع الروايات المتقدمة الدالة على إتيانهما في عام واحد.**

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و على هذا فلو أتى بالعمرة في عام و آخر الحج إلى العام الآخر لم يصح تمتعاً سواء أقام في مكة إلى العام القابل أو رجع إلى أهله ثم عاد إليها، و من دون فرق بين ما لو أحل من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى السنة القادمة، فما عن الدروس من احتمال الصحة لو بقي على إحرام عمرته إلى السنة القادمة «٢» لا وجه له أصلاً بعد فساد عمرته و إحرامه.
- (٢) الدروس ١: ٣٣٩ الدرس ٨٩.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثمّ المراد من السنة الواحدة ليس هو الفصل بمقدار السنة أي مضي مقدار اثني عشر شهراً حتى يقال بصحة العمرة لو أتى بها في أواخر ذي الحجة من هذا العام و بالحج في السنة القادمة لكون الفصل أقل من السنة الواحدة بعدة أيام، بل المراد من السنة الواحدة و من إتيانهما في سنة واحدة أن يكونا معاً واقعين في أشهر الحج من سنة واحدة، و حينئذ فلا يصح أيضاً لو أتى بعمرة التمتع في أواخر ذي الحجة و أتى بالحج في العام القابل.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- «١» ١٠ بابٌ وُجُوبُ كَوْنِ الْإِحْرَامِ بِعُمْرَةِ التَّمَتُّعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَ اخْتِصَاصِ وُجُوبِ الْهَدْيِ بِالْمُتَمَتِّعِ
- ١٤٧٦٤ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَمَتَّعَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ - حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ - وَ مَنْ تَمَتَّعَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ - ثُمَّ جَاوَرَ حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ - إِنَّمَا هِيَ حَجَّةٌ مُفْرَدَةٌ وَ إِنَّمَا الْأَضْحَى عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣».
- (٢) - الكافي ٤ - ٤٨٧ - ١، و أوردته في الحديث ١١ من الباب ١ من أبواب الذبح.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٣٦ - ١٠٨ و التهذيب ٥ - ١٩٩ - ٦٦٢ و التهذيب ٥ - ٢٨٨ - ٩٨٠، و الاستبصار ٢ - ٢٥٩ - ٩١٣.
-

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- أبواب الذَّبْحِ
- « ١ » ١ بابُ وُجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ دُونَ غَيْرِهِ وَ أَنَّهُ يُجْزِيهِ شَاةٌ وَ كَذَا الْأُضْحِيَّةُ
- ١٨٦٤٩ - ١١ - « ١ » وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَمَتَّعَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ - ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ (مِنْ قَابِلٍ) « ٢ » فَعَلَيْهِ شَاةٌ - وَ مَنْ تَمَتَّعَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ جَاوَرَ (بِمَكَّةَ) « ٣ » - حَتَّى يَحْضُرَ الْحَجَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ - إِنَّمَا هِيَ حَجَّةٌ مُفْرَدَةٌ وَ إِنَّمَا الْأُضْحَى عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ قَوْلَهُ مِنْ قَابِلٍ «٤».
- وَ عَلَيَّ تَقْدِيرٌ وَجُودَهَا لَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْحَجِّ الْمَنْدُوبِ أَوْ الْمُرَادُ مِنْ قَابِلِ الشَّهْرِ لَا السَّنَةَ لِئَلَّا يُنَافِيَ مَا تَقَدَّمَ «٥».
- (١) - الكافي ٤ - ٤٨٧ - ١، و أورده في الحديث ١ من الباب ١٠ من أبواب أقسام الحج.
- (٢) - ليس في التهذيب (هامش المخطوط).
- (٣) - ليس في التهذيب (هامش المخطوط).
- (٤) - التهذيب ٥ - ١٩٩ - ٦٦٢، و الاستبصار ٢ - ٢٥٩ - ٩١٣.
- (٥) - تقدم في الحديث ٢ من هذا الباب.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- و لو أتى بالحجّ في السنة القابلة فليس بمتمتّع، نعم لو بقي على إحرامه بالعمرة من غير إتمام الأفعال إلى القابل احتتمل الإجزاء، و لو قلنا: إنّه صار معتمرا بمفردة بعد خروج أشهر الحجّ و لمّا يحلّ لم يجزى.